العمل غير المهيكل وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية، مقاربة سوسيولوجية

أكظيش يامنة، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير– المغرب

بقدير نور الدين، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكادير–المغرب

تاريخ الإرسال: 2023/01/06 تاريخ القبول: 2024/03/23

الملخص: غيرت التحولات الاقتصادية التي عرفها عالم الشغل منذ القرن الماضي من طبيعة الشغل والبطالة، مما فتح أبوابا جديدة أمام ما يسمى "بالعمل غير المهيكل"؛ باعتباره أحد مظاهر سوق الشغل السائدة ضمن عدد من دول العالم؛ إذ يتميز باستيعابه لعدد من العاطلين والباحثين عن العمل، في إطار ما يمكن أن نطلق عليه بالتشغيل الذاتي. يواجه العاملين في هذا القطاع سلسلة من التحديات والصعوبات؛ منها تدني الدخل وتقلباته، وظروف العمل الصعبة وتدني الوضع الاجتماعي، بالإضافة لكونه يسهم في توسع التفاوتات الاجتماعية، يعد هذا العمل عملا غير رسمي بالنسبة لسياسات الدولة، لعدم اتباعه لنظام محددًا لأشكال العمل، كما لا يتحكم فيه بشكل كامل من قبل الدولة.

لطالما صنف التناول العلمي للعمل غير المهيكل كتخصص ضمن علم الاقتصاد بامتياز؛ حيث أن غالبية التراكم النظري والمعرفي عن هذا الموضوع يعود للأعمال الامبريقية المؤسسة للبحث الاقتصادي، وبعد قصور هذا الأخير في فهم الوضع الاجتماعي لهذه الفئات تدخل العقل السوسيولوجي.

انطلاقا من هذه الورقة حاولنا البحث عن علاقة العمل غير المهيكل بالتفاوتات الاجتماعية في المدن المغربية، اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسات بيبليوغرافية سابقة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: إعادة الانتاج، الهشاشة، التفاوتات الاجتماعية، العمل غير المهيكل.

Informal labor and the reproduction of social inequalities, a sociological approach.

Yamna Aguoudich

Morocco-Affiliation: University Ibn Zohr Agadir

Boukdir Nourddine

Morocco-Affiliation: University Ibn Zohr Agadir

Abstract : The economic changes witnessed in the labor market since the previous century have reshaped the dynamics of employment and unemployment, ushering in a new era of what is commonly referred to as "informal labor. " This phenomenon has become a dominant facet of labor markets in various countries worldwide, characterized by its capacity to accommodate individuals facing unemployment and job seekers, primarily within the realm of self-employment. Workers engaged in this sector confront an array of challenges and obstacles, including unstable and variable incomes, harsh working conditions, diminished social standing, and a contributing role in exacerbating social disparities. According to governmental policies, informal labor is classified as such due to its lack of adherence to specific work classification systems and its partial autonomy from state regulation.

The scientific exploration of informal labor has traditionally been situated within the domain of economics, with the majority of theoretical frameworks and accumulated knowledge emanating from empirical research endeavors within the field of economics. However, given economics' limitations in comprehending the social circumstances of these demographic groups, sociology has entered the discourse. In light of this, this paper seeks to examine the nexus between informal labor and social disparities within Moroccan urban settings, employing a descriptive and analytical approach grounded in preceding literature in this field**.**

.**Keywords**: Reproduction, Urban, Social Disparities, Informal Labor

تمهيد:

يعرف المغرب" ارتفاع متزايد " للعمل غير المهيكل. وهذا ما أكدته نتائج البحث الوطني المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007، ويشغل تنوعا في الوحدات الإنتاجية، من قبيل؛ البائعين المتجولين والحمالين والرقاة الشرعيين، فمهن الجنس، ثم عاملي النظافة وخادمات البيوت وماسحي الأحذية . . . الخ.

التناول العلمي للعمل غير المهيكل يصنفه كتخصص ضمن علم الاقتصاد؛ حيث، يقاربه كقطاع اقتصادي مقابل القطاع المهيكل، باعتباره منافس "غير مشروع" يؤدي إلى خصاص في عائدات الأنشطة المهيكلة؛ من مقاولات وشركات. . . يتهرب مزاولوه من دفع الضرائب والرسوم، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة(تقرير الاتحاد العام لمقاولات المغرب، 2014)، لذلك تعمل سياسات الدولة على إدماج "القطاع غير الرسمي" في النشاط الاقتصاد القانوني، وتعتبره خصاص في مداخل الضرائب وفي الاشتراكات الاجتماعية.

نسعى من خلال في هذه الورقة البحثية الى رصد علاقة العمل غير المهيكل بالتفاوتات الاجتماعية والهشاشة، والحراك الاجتماعي، والكيفية التي يتم إعادة انتاج هذا العمل من طرف أفراد المجتمع، ثم سنعرض بعض الدراسات المحلية المغربية في مختلف الأشكال التي يتخذها العمل غير المهيكل؛ من خلال نموذجين؛ يتعلق الأول بالبائعات أو الفراشات في الأسواق الشعبية، والنموذج الثاني يرتبط بالمقاولات والمصانع أو المؤسسات مغلقة. لذا، سيتبدى سؤال انطلاق دراستنا من خلال ما يلي: **كيف يعيد العمل غير المهيكل انتاج التفاوتات الاجتماعية بين الأفراد؟**

الفرضية العامة للبحث:

-نفترض أن العمل غير المهيكل يمثل وجهة للأفراد في وضعية هشاشة وبطالة؛ والذين لم يجدوا بديلا غير القبول بوضعهم الاجتماعي، والخروج للعمل في أوضاع مهنية تزيد في تعميق الهوة الاجتماعية بينهم.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها:

-فهم طبيعة وديناميكيات العمل في البيئات غير المهيكلة، وخصوصيتها الاجتماعية.

-فهم التحديات التي يوجهها الأفراد، وكيفية تأثير هذا الشكل من العمل على البيئة الاجتماعية لأفراد المجتمع.

-فهم أنماط التفاوتات الاجتماعية: من خلال التعرف على الفروقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نمط العمل المهيكل في بيئات العمل المختلفة (المقاولات، الجمعيات، الأسواق الشعبية. . .)، وكيفية التعامل مع هذه الفروقات.

أهمية البحث:

يشير العمل غير المهيكل إلى العمل الذي يتم مزاولته خارج النطاق التنظيمي للمؤسسات. وتعد دراسة هذا النوع من العمل في علاقته بالتفاوتات الاجتماعية أمرًا مهمًا للغاية؛ حيث، تكمن أهميته بالتحديد؛ في فهم كيفية تأثير التفاوتات على فرص العمل والدخل والحياة الاجتماعية والسياسية. يمكننا كذلك من فهم العمل بشكل أوسع، بما في ذلك العمل الذي يتم بصورة مستقلة، والذي لا يتبع بنية هرمية أو تراتبية محددة. كما تعطي دراسة التفاوتات الاجتماعية أهمية لتحديد أنماط التفكير والثقافة التي تحكم العمل، والتفاعل داخل بيئة الشغل.

دراسة العمل غير المهيكل والتفاوتات الاجتماعية قد تسهم في تطوير السياسات الاجتماعية، من خلال تحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل حكومي، والتعرف على الفئات المعوزة والأشخاص ذو وضعية هشة.

منهج البحث:

اعتمدنا للإجابة عن الإشكال المطروح في هذه الدراسة على كل من المنهجي الوصفي والتحليلي، والذي سيمكننا من دراسة وتحليل علاقة المتغيرات المكونة للإشكالية.

أولا: الحراك الاجتماعي وإعادة إنتاج التفاوتات بين الأفراد:

يلاحظ أن الواقع الاجتماعي غير متكافئ، فقد تم تشكيله وإعادة تشكيله بناءً على ما قد نسميه" آليات الصراع الاجتماعي" بمعنى؛ الصراع بين الافراد للوصول إلى موارد معينة وامتلاكها. وبهذا نتعامل مع فضاء من العلاقات الاجتماعية المتفاوتة والمتميزة بمواقف وأفعال اجتماعية، يمكن تصنيفها الى مواقف أو وضعيات الهيمنة والتابعة؛ وفقًا لنوع وحجم وشكل الرأس المال في العلاقة أو الحالة الاجتماعية.

وفقا لعالم الاجتماع الفرنسي **بيير بورديو P. bourdieu** ، يتبنى الفاعلون الاجتماعيون استراتيجيات متفاوتة تمكنهم من الوصول لرأسمال محدد؛ كالرأس المال الاقتصادي (الثروة، والدخل، والملكية)، والرأس المال الثقافي (الكفاءات التعليمية، والممارسات الثقافية، والعادات والقيم) و الرأس المال الاجتماعي (الشبكات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية أو الانتماء لبعض الأندية والجمعيات)(Renato Miguel, 2021).

هكذا، فإن التفاوتات بطبيعتها متعددة الأبعاد، ولا تقتصر على حقل معين، قد تشمل الجانب الاقتصادي أو التعليمي، أو الجانب الصحي وما إلى ذلك، كما لا تنحصر على مورد واحد أو نوع محدد من الرأس المال. ينبغي الإشارة كذلك الى كون هذه التفاوتات مترابطة فيما بينها، وليس ببعيد أن تؤدي التفاوتات الثقافية الى تفاوتات على المستوى الاجتماعي.

يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد الاجتماعية والثقافية الى عدم المساواة في الدخل والثروة، فمشكلة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين "فئات" أو "طبقات" المجتمع تعود في الأساس الى التنشئة الاجتماعية؛ بمعنى اختلاف التربية والتعليم الذي يتلقاه الفرد من محيطه الاجتماعي (الأسرة –الجيران– جماعة الأقران– الزملاء. . .).

فمزاولي "العمل غير المهيكل" سواء داخل مؤسسات وتنظيمات تصنف على أساس هياكل رسمية كالإدارات والمقاطعات والمقاولات والشركات والجمعيات، أو ممن يعرض بعض السلع للبيع في الأسواق الشعبية المفتوحة كالفراشة والبائعين المتجولين، والحمالين وما الى ذلك، لهم خلفيات

معيارية وقيمية مختلفة، لكنهم يسعون الى تحقيق اندماج اجتماعي بما استطاعت تنشئتهم الاجتماعية توفيره لهم.

العديد من الوضعيات الاقتصادية تستمر عبر الزمن، وتلقن من جيل الى اخر عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث، تمكننا الحركية الاجتماعية من قياس مدى تأثير الوضعية المادية للآباء على الوضعية الاجتماعية الحالية للأبناء؛ على سبيل المثال؛ أبناء الآباء الأكثر ثراءً وتأهيلًا يميلون إلى الحصول على مزايا تعليمية متميزة؛ كالنجاح الأكاديمي، وانخفاض الهدر المدرسي المبكر، والاستفادة من التجربة الدراسية الدولية، مقارنة بالطلاب القادمين من الأسر ذو وضعية اجتماعية فقيرة أو هشة(ديبي،2016).

مما يعني أن تراتبية المواقع الاجتماعية تخلقها المدرسة والأسرة، خاصة، وأن المؤهلات الدراسية لها علاقة بولوج سوق الشغل؛ فابن مدير الشركة سيصبح ولي أبيه، وسيرث ثروته، وابن البائع المتجول، أو ابن "الشاوش" داخل مقاولة عائلية سيتولى عمل والده فيما بعد، " فالنخبة المدرسية هي التي تنحدر من النخبة المجتمعية، في حين أن المنهزمين في المنافسة المدرسية هم باستمرار المنحدرون من الفئات الهشة" على حد تعبير **فرانسوا ديبي** F. Dubet (ديبي،2016).

الخلفية الاجتماعية للأسرة هي محدد المسار التصاعدي أو التنازلي للحراك الاجتماعي، بل يعتمد عليها هذا الأخير الى حد كبير في قياساته لدرجة التنقل بين الأجيال. عموما، يسعى الحراك الاجتماعي لمقارنة الوضع الاجتماعي الذي حققه الفرد في لحظة معينة مع الأصل الاجتماعي للوالدين وكلما انخفضت درجة تداخل العوامل الموروثة في العلاقات الاجتماعية، زادت الإمكانيات الحقيقية للأفراد للحصول على أفضل فرص الحياة بغض النظر عن أصولهم الاجتماعي، وتحقيق مساواة الحظوظ لبلوغ المواقع الاجتماعية (Renato Miguel, 2021).

ثانيا: سياسات الدولة وخلق فرص الشغل:

تعود التفاوتات الاجتماعية بين فئات وطبقات المجتمع الى حد ما للنظام الرأسمالي السائد في المجتمعات(الزعفراني، 2022)، والذي استحالت معه المزاوجة بين النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي للأفراد في وضعية "هشاشة " و"فقر"، حيث، وسعت التنمية الفوارق بين الفئات الاجتماعية، فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا .

لطالما اعتقد **كارل ماركس K. Marx** أن النظام الرأسمالي يفرض على العمال ظروف عمل غير ملائمة، ولا يتمتعون بحقوق اجتماعية واقتصادية كافية، وأن التراكم الرأسمالي يتركز في يد الأقلية الثرية المملوكة لوسائل الإنتاج، وبحسب ماركس، فإن النظام الرأسمالي يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية وتعميق الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ويؤدي إلى استغلال العمال واستلابهم وجعلهم يعملون لفترات طويلة دون الحصول على أجرٍ ملائم ودون حماية اجتماعية كافية.

لذلك، حاولت الدولة بمفهومها الحديث أو "الدولة الاجتماعية" إعادة توزيع الثروات، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، من خلال البرامج التي تضعها السياسات الاجتماعية، حيث، استفادت بعض الدول كفرنسا من سياسات تقليص مداخيل الأغنياء؛ عن طريق الاقتطاعات الضريبية(الضريبة على الدخل والضريبة على الميراث)(ديبي،2016) ، وبالرغم من عجز هذه الأنظمة القضاء على الطبقات العاملة ذات وضعية "هشاشة" و"فقر"، الا أنها استفادت من مجموعة من الامتيازات؛ على مستوى التشغيل وتحسين ظروف العمل و التأهيل، وعلى المستوى الصحي؛ التأمين الإجباري عن المرض(كحالة المغرب).

يشكل العمل غير المهيكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني المغربي، الا أن سياسات الدولة تحاول قدر الامكان القضاء عليه دون توفير بدائل أو تعويض مزاوله، يواجه العمال الذين يعملون خارج نطاق العقود الرسمية العديد من التحديات، بما في ذلك الحصول على حماية اجتماعية كافية. فعادة ما يتعرض هؤلاء العمال لظروف عمل صعبة ومناخات عمل غير مستقرة.

توفير فرص العمل بشكل كافٍ، يمكن الأفراد من تحقيق الاستقلالية المالية والتمتع بحقوق المواطنة الكاملة، مثل؛ الحق في التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية. كما يمكن الأفراد الذين يعملون ويحققون دخلاً مستقراً للاستفادة من الخدمات العامة، مثل؛ التعليم، والصحة والنقل والإسكان بشكل أفضل.

رابط المواطنة يقوم على مبدأ الانتماء إلى أمة محددة، والتي تعترف بدورها بالحقوق والواجبات لأعضائها وتجعلهم مواطنين كاملي الحقوق. من هذا المنظور، أدت الدراسة المقارنة التي أجرها **سيرج بوغام S. paugam** لعدة أنواع من الروابط الاجتماعية؛ من بينهم رابط المواطنة إلى استخلاص وجود عنصرين أساسيين مشتركين بينهم على الرغم من اختلاف كل واحد على حدة. والمتمثل في توفير الحماية للأفراد من جهة، والاعتراف اللازمين بوجودهم الاجتماعي من جهة أخرى. يتعلق المعطى الأول (الحماية) بجميع أشكال الدعم الذي يمكن للفرد الاستفادة منها لمواجهة تقلبات الحياة سواء تلك المرتبطة بالأسرة أو المجتمع، او العمل ، أو الموارد الاجتماعية ، وما إلى ذلك. في حين، يقصد بمعطى الاعتراف ذلك التفاعل الاجتماعي الذي يحفز الفرد ويعطيه سبب لوجوده ويقدره من خلال نظرة الآخر (Paugam , 2005). .

ثالثا: العمل غير مهيكل والهشاشة الاجتماعية في المغرب :

من البديهي أن ترتبط الهشاشة الاجتماعية بالشغل، فمفهوم الهشاشة المهنية يرتبط بكل أشكال العمل؛ سواء الشغل في القطاع العام أو القطاع الخاص أو غير المهيكل، وهو مرتبط بشكل عام بتدني الأجر، والعيش في انعدام الأمن الدائم، ثم ظروف العمل السيئة أو القيام بعمل رديء (بوغام، 2012).

في الحقيقة، يبدو لنا أن العمل غير المهيكل أكثر أشكال العمل المرتبطة بالهشاشة؛ حيث، يتم فيه تنفيذ المهام بطريقة غير رسمية، ويشير غالبا للعمل الحر الذي يتم تنفيذه بشكل غير محدد سواء على مستوى المهام المطلوبة أو ساعات العمل أو الأجر.

ففي دراستها" للمرأة والعنف "، اهتمت الباحثة المغربية **خلود السباعي** بعلاقة الشغل بجودة الحياة لدى النساء المزاولات لعمل "الفراشة" ووضحت أن خروج المرأة للعمل كان نتيجة الفقر والهشاشة والأمية، ثم تصرح فيما بعد ان خروجهن للعمل، ثمنه تدهور الحياة والسقوط في وضعية الهشاشة والاقصاء والفقر، وهنا بالذات يكون السبب الذي هو الهشاشة النتيجة في نفس الوقت.

وتبقى أهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها من دراسة " **خلود السباعي**"، انه رغم المعاناة والضغوطات التي تواجهها المرأة كبائعة متجولة، إلا انه بدون" الفراشة "، لا تمتلك عدد من النساء موردا أخر للعيش غير التسول "السعاية "، لذا تسعى للحفاظ على مكانها بشتى الوسائل.

وبالموازاة مع ذلك، تصرح الباحثة على أن اغلب هؤلاء الباعة من الفئات الفقيرة التي تقطن في الأحياء الهامشية، وتسكن منازل بدور صفيح "براكات"، و تشير كذلك الى أن طبيعة المبيعات أو المعروضات غالبا ما تكون عائداتها بسيطة جدا، لا تكاد تؤمن بعض الحاجيات الضرورية، كتغطية مصاريف الخبز اليومي (السباعي،2017).

يعتبر الباحث "**لابري**" العمل غير المهيكل كل ما يتضمن في أنشطة القطاع غير المهيكل، بحيث، يتخذ أشكالا مختلفة؛ وفقا للأماكن والثقافات وكذا تبعا لحالة البلدان المعنية ثم ينطلق من التساؤل عن وضعية العمل بشكل عام، و الأنشطة المتداولة التي يمكن ربطها بالعمل غير المهيكل، باعتباره ذلك العمل الغير المحدد والغير الموجود في المحاسبات الوطنية، والذي يبقى مرتبطا بمفهوم الهشاشة(Labari, 2005).

اعتمد "**ابراهيم لابري**" على دراسة ميدانية تشمل مقاولتين فرنسيتين، احداهما بالدار البيضاء والأخرى بأكادير، واستخلاص على أن ما يميز هاتين المؤسستين؛ اليد العاملة غير المسجلة، وفي سياق مغاير يميز " **لابري** " الرواتب داخل المقاولة، فاعتبر ان من بين ما يميز الوضع غير المهيكل هو« العمل السري » Le travail Clandestinو كون الهشاشة، طقس مرور قبل الحصول على عقد للشغل . فبالنسبة اليه العمل غير المهيكل داخل المقاولات الفرنسية التي

أعيد انتشارها في المغرب، يتمثل في وجود فاعلين من قبيل؛ الشاوش ثم الخادمة والحمال، وسيهتم الباحث بتبيان مسارهم، وشروط تواجدهم بالمجتمع المغربي، وعلاقتهم بالرئيس الفرنسي للمقاولة.

يبقى ما يحسب لدراسة "**ابراهيم لابري**" هو تبيانه لأشكال مختلفة للعمل غير المهيكل، والتي تبدو لا مرئية بالنسبة للمجتمع تجاه المقاولات، والتي لطالما تعتبر من طرف الإعلام، والسياسة، والحس المشترك، اقتصادا رسمي محظ.

عموما، تناولت هذه الدراسات موضوع العمل غير المهيكل وربطته بالهشاشة، بشكل صريح دون ان تستشكلها وتسائلها، فكان من المفترض ان نسبر اغوار العمل غير المهيكل وما الذي يجعل منه عملا هش، وعلاقاته بإعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية.

خاتمة:

يجدر بنا القول، أن الممارسات الاجتماعية، والمؤسسات، والهياكل تساهم في إعادة إنتاج النظم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك التفاوتات الاجتماعية والطبقية. وقد اعتبر **بورديو P. Bourdieu** أن هذه الفروق الاجتماعية تحكم حياة الناس وتحدد موقفهم في العالم.

يستند إعادة الإنتاج في جزء كبير على مفهوم الرأسمال الثقافي والاجتماعي والذي أشرنا الى كيفية تنقله عبر الأجيال من خلال الحركية الاجتماعية ، والذي يشير بدوره إلى الموارد غير المادية التي يمتلكها الأفراد (مثل التعليم والمعرفة والعلاقات الاجتماعية)، حيث، تؤثر على مكانتهم وقدراتهم في المجتمع.

عملية اعادة انتاج التفاوتات الاجتماعية، تؤثر على توزيع السلطة والموارد والمكانة الاجتماعية، وتؤدي إلى نقل الفروقات والتمييز في المجتمع، وتلعب كذلك دورًا مهمًا في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، والسيطرة السياسية، حيث يستخدمها الأفراد والمؤسسات الممتلكة لرأس المال الثقافي والاقتصادي، وذلك، لتحقيق مصالحهم والمحافظة على النظام الاجتماعي القائم.

مقترحات البحث:

-تطوير السياسات والبرامج الحكومية: تساعد دراسة العمل غير المهيكل على تحديد المناطق التي تحتاج إلى تدخل حكومي، والتعرف على الفئات الهشة والمعوزة والأشخاص الذين يعانون من صعوبات في العمل، وتطوير السياسات والبرامج الحكومية المناسبة لدعم هذه الفئات الاجتماعية.

-تحسين فرص العمل في القطاع غير المهيكل من خلال توفير التدريب المهني الذي يساعد العاملين على تطوير مهاراتهم وزيادة فرص توظيفهم.

-تقديم الدعم المالي للأفراد الذين يرغبون في بدء عملهم الخاص.

-تحسين شروط العمل في القطاع غير المهيكل، مثل توفير التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وزيادة الأجور وتوفير حماية قانونية للعمال.

-تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تشجيع الحكامة الاقتصادية العادلة وتعزيز الشفافية في السوق وتنظيمه وتوزيع الثروة بشكل عادل.

-يمكن دعم السياسات العامة التي تهدف إلى تحسين سوق العمل وتخفيف التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، مثل سياسات التوظيف وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين.

قائمة المراجع:

1. بوغام, س. (2012). *ممارسة علم الاجتماع، ترجمة منير السعيداني*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة .

2. ديبي, ف. (2016). *المواقع والحظوظ إعادة تفكير التفاوتات الإجتماعية، ترجمة كنزة قاسمي*. المغرب: افريقيا الشرق.

3. الزعفراني, ر. (2022). التفاوتات الاجتماعية وتفكك الرابط في القرن 19 وبزوغ مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. *قسم الفلسفة والعلوم الانسانية*.

4. السباعي, خ. (2017). *المراة والعنف*. الدار البيضاء : شركة النشر والتوزيع المدارس.

5. Anne-Françoise Dequiré, E. J. (2009). Les théories sociologiques de l'exclusion : leur apport dans la compréhension des SDF . La jeunesse en errance face aux dispositifs d'accompagnement , pages 33 à 45.

6. Berrhouti, A. E. (2012). secteur informel et dynamiques sociales au Maroc: regard sociologiques.

7. Brahim Labar, K. M. (2023). la sociologie du travail et des groupes professionnels dans le champ académique marocain: des sous-disciplines en voie d'émergence. In K. Mellakh, Psihologia Socială (pp. pp. 39-52).

8. Carmo, R. M. (SN Soc Sci 1, 116 (2021). https://doi. org/10. 1007/s43545-021-00134-5). Social inequalities: theories, concepts and problematics.

9. Carmo, R. M. (SN Soc Sci 1, 116 (2021). https://doi. org/10. 1007/s43545-021-00134-5). Social inequalities: theories, concepts and problematics.

10. Chevillot,A. (2016,https://www. researchgate. net/publication/303736533.). La sociologie du travail des femmes. 1-9.

11. Daoud, Z. (n. d.). Emploi sans formation formation sans emploi le cas du Maroc . P79 .

12. Gladys Lopez-Acevedo, M. R. (2023). Informality and Inclusive Growth in the Middle East and North Africa. Washington: International Bank for Reconstruction and Development.

13. Gladys Lopez-Acevedo, M. R. (2023). L'informalité et la croissance solidaire au Moyen-Orient et en Afrique du Nord. Washington: Banque internationale .

14. Khalil, J. (2008). Derbghallef, le bazar de l'informel. Economia, CESEM/IHEM, n° 2.

15. Paugam, S. (1991). la disqualification sociale: essai sur la nouvelle pauvreté. France: PUF.

16. paugam, S. (1991). la disqualification sociale: essai sur la nouvelle pauvreté. France: PUF.

17. Paugam, S. (2005). Sociologie des inégalités et des ruptures sociales . Annuaire de l'EHESS .

18. Paugam, S. (2005). Sociologie des inégalités et des ruptures sociales . Annuaire de l'EHESS .